ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

"من القول إلى الفعل"

أجندة الشباب والسلام والأمن وتطبيقها في المنطقة العربية

مصر نموذجًا

Youth, Peace & Security

إعداد: علي محمد

تحرير: شريف عبدالحميد

المقدمة

كان قرار مجلس الأمن رقم 2250، بمثابة تحولاً جوهريا في النظر إلى الشـباب باعتبارهم فواعل أساسـية في عملية بناء السـلام، فهو أول قرار من نوعه يُصـدر عن مجلس الأمن، ويتبني فيها المجلس مقاربة تضـع الشـباب بوصـفهم شـريكا رئيسـيا في قضـايا الأمن والسـلام، وأعترف القرار بالدور الإيجابي الذي يلعبه الشـباب في منع النزاعات وحلها، ومكافحة التطرف العنيف التي قد يفضـي إلى الإرهاب. وقد أعقب قرار مجلس الأمن رقم 2250 مجموعة من القرارات اللاحقة مثل القرار رقم 2419 لعام 2018 والقرار رقم 2535 لعام 2020. والتي تشـكل اللبنة الأساسـية في أجندة الشـباب والسـلام والأمن، ويمكن أن نُضـيف لهذه القرارات مجموعة من الدراسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة مثل الدراسة المستقلة عن الشباب والسلام والأمن المعنونة بـ " السـلام المفقود" والمبادئ التوجيهية لمشـاركة الشـباب في بناء السـلام، حيث تشكل جميعها الإطار العام الحالي لأجندة الشباب والسلام والأمن، لكن على أي حال، نُحن في هذه الدراسـة سـنتناول القرار 2250 ونُشـير للقرارات اللاحقة عليه، لقياس مدي تطبيق جدول الاعمال الخاص بالشـباب والسـلام والأمن في المنطقة العربية مع أخذ مصـر كنموذج لتطبيق القرار 2250.

وقد جاء اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2419 لسـنة 2018 ليؤكد على ضـرورة الدمج الهادف للشباب في عمليات السلام وهو ما يتسق مع الركيزة الرابعة في القرار 2250 لسنة 2015، وفي عام 2020 اعتمد مجلس الأمن قرارًا أخر لينضـم لرزنامة القرارات في جدول أعمال الشـباب والسـلم والأمن وهو القرار 2535 الذي دعا إلى وضـع خطوات حقيقية لتفعيل جدول أعمال الشـباب والسـلام والأمن بما في ذلك طلب للأمم المتحدة لتحسـين بناء القدرات والتوجيه الفني المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

وقد عرف القرار 2250 "الشـباب" بإنهم الأشـخاص في الفئة العمرية من 18 إلى 29 عامًا مع مراعاة الاختلافات في تعريف الشباب على المستويين الوطني والدولي، وتعرف الأمم المتحدة الشـباب بإنهم الأشـخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 24 عامًا لغايات إحصـائية، لكن على أي حال فإن الأمم المتحدة تراعي التعريفات المختلفة للشـباب التي تعتمدها الدول الأعضـاء[1]، ويعني هذا التقرير بالمدي التي وصـل إليه تطبيق القرار في المنطقة العربية حيث قرابة 60% من السـكان في ما دون الثلاثين، وذلك بالنظر إلي الركائز الخمسـة للقرار 2250 وهم: المشـاركة، والحماية، والوقاية، والشـراكات، والتسـريح وإعادة الدمج. مع آخذ مصـر كنموذج لتطبيق خارطة طريق من ثماني أهداف صاغتها مؤسسـة ماعت، يُمكن تطبيقهم في المستقبل المنظور، بما

[1] الشباب والسلام والأمن: كتيب إعداد البرامج، تحالف الشباب والسلام والأمن، ص 1، على الرابط التالي:https://bit.ly/34L36Ts

يُساهم في إعمال أجندة الشباب والسلام والأمن. وتلاحظ مؤسسة ماعت بشكل عام ضآلة عدد الدول التي تعهدت بتنفيذ خطط عمل وطنية من اجل تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن مقارنة على سبيل المثال بأكثر من 50 دولة تعهدت بإعداد خطط مماثلة لأجندة المرأة والسلام والأمن، وتدعو مؤسسة ماعت الدول العربية إلى تبني خطط عمل وطنية من أجل تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن ترتكز على القرارات الثلاثة لمجلس الأمن الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم 1 أجندة الشباب السلام والأمن

أجندة الشباب والسلم والأمن		
القرار 2250	**القرار 2419**	**القرار 2535**
• بمثابة تحول جوهري في النظر إلى الشباب باعتبارهم فاعلين في بناء السلام ومنع النزاعات وحلها • يتضمن خمسة ركائز أساسية وهي المشاركة والحماية والدمج والشراكة، والتسريح وإعادة الدمج قد يؤد تفعيل هذه الركائز إلي دمج ومشاركة الشباب في عمليات بناء السلام. • طالب باستثمار وبناء قدرات ومهارات الشباب علي يُلبي متطلبات سوق العمل من خلال إتاحة فرص تعليمية تحث على تشجيع ثقافة السلام • شجع الدول الأعضاء على اشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية في وضع استراتيجيات لمناهضة التطرف التي يمكن أن يفض إلى عمليات إرهابية	• جاء ليؤكد على ضرورة الدمج الهادف للشباب في عمليات السلام • أكد على دور الحق في التعليم في تحقيق السلام والأمن وتنمية قدرات الشباب • أعاد التأكيد على ضرورة احترام الدول لحقوق الإنسان بما في ذلك لجميع الشباب المتواجدين داخل ولايتها • أقر بدور الشباب في سيادة ثقافة السلام والحوار بين الثقافات والأديان • شدد على أهمية وضع سياسات للشباب يمكن أن تسهم إيجابيا في بناء السلام بما في ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية • دعا الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات لتشجيع مشاركة الشباب في إعادة بناء المناطق التي دمرتها النزاعات وتقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين داخليا وضحايا الحرب، وتعزيز المصالحة	• وضع خطوات حقيقة لتفعيل جدول أعمال الشباب والسلام والأمن بما في ذلك طلب للأمم المتحدة ببناء القدرات والتوجيه الفتي المتعلق بالشباب والسلام والأمن • أكد على ضرورة تعزيز بيئة تمكينية ومواتية للشباب وآمنة للشباب العاملين في مجال السلم والامن • حث أطراف النزاع على حماية المدنيين بما فيهم الشباب بما يتفق مع القانون الدولي بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977 • أقر بأهمية استغلال الفضاء الرقمي للمشاركة في الحوار والمساءلة والشفافية ونوه على إن الأنترنت يمكن استخدامه لنشر المعلومات المضللة وفي تهديد الشباب والاعتداء عليهم

الركائز الخمسة لقرار مجلس الأمن 2250 ومدي التطبيق في المنطقة العربية

تزخر المنطقة العربية بمشكلات تقوض التنمية، وبسياسات خاطئة تفضي إلي غموض مستقبل هؤلاء الشباب، وهي منطقة مأهولة بالنزاعات المسلحة والتدخلات الخارجية التي تعيق بناء السلام، والشباب في المنطقة العربية ليس بمنأى عن مشاكل المجتمعات الذين يعيشون فيها، وهو ما انعكس على حالة من الإحباط العام التي دفعت الشباب بعيدًا عن السلام وهو ما هيئ ارضًا خصبة لتغلغل التطرف إلى بعض هؤلاء الشباب، جعلتهم يمضون في ركاب الجماعات المتطرفة والميلشيات المسلحة، وبدون العمل علي تعزيز مشاركة الشباب علي كافة المستويات، وأتباع أطر حمائية ووقائية تدفع الشباب في المنطقة العربية بعيدًا عن التطرف ونبذ العنف فإنهم سيمضون في طرائق تتعارض مع أجندة الشباب والسلام والأمن، ما يؤخر إعمالها علي نحو كامل، ومن شأن اتباع نهج يربو إلي مشاركة الشباب في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم القوانين والسياسات المتعلقة بالشباب إن يفضي إلي تقدم ملحوظ في تطبيق ركائز القرار 2250 وجدول أعمال الشباب والسلام والأمن بشكل عام.

أولا: المشاركة

المشاركة هي حق من حقوق الإنسان الأساسية، حظيت بحضور جلي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وهي ركيزة أساسية من ركائز تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان ألا يتخلف أحد عن الركب، وأعيد التأكيد على هذا المبدأ في القرار 2250 الخاص بالشباب والسلام والأمن[2].

وفي المنطقة العربية ثمة عقبات قانونية لا تكاد تُذكر أمام مشاركة الشباب السياسية والمؤسسية، فسن الاقتراع في غالبية الدول العربية 18 عامًا، ومتوسط سن الأهلية للترشح في الانتخابات النيابية والتشريعية 26 عامًا[3]، بيد إنه وفي ظل توافر أطر قانونية لا تعيق مشاركة الشباب السياسية فإن المنطقة العربية تشهد معدلات دُنيا من مشاركة الشباب في صناعة السياسات وفي الانخراط في دوائر صنع القرار وفي التمثيل البرلماني[4]. وعلي ما يبدو أن الإحجام عن المشاركة السياسة هي مسؤولية متبادلة بين الشباب والحكومات، فالشباب محبطون من مخرجات العملية السياسية في المنطقة العربية، وُينظر إليهم من مستوي أعلي بإنهم غير

---

[2] القرار 2250، ص 4، على الرابط التالي: https://bit.ly/34Kzwhc

[3] مكتب تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية، ص 145، على الرابط التالي: https://bit.ly/3JdUcwS

[4] Regional Interventions Action Plan for Arab States 2018 – 2021, United Nations Population Fund, Page 4, Available at the following link: https://bit.ly/3oB8JLi

جادين في المشاركة في صياغة السياسات العامة، ويتطلب ذلك البدء في تغيير ثقافة القوالب النمطية التي تنظر للشباب على إنهم قاصرين أو غير ناضجين بما يكفي. وتشاطر مؤسسة ماعت الأمين العام للأمم المتحدة الرأي في إن تهميش الشباب يكرس لانعدام الثقة في السياسة والإحباط منها، ويسهم في انعدام الامن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وقد تستغل الجماعات المتطرفة حالة الاحباط والغضب الناجمين عن الاستبعاد لتجنيد مزيد من الشباب[5].

وثمة ممارسات جيدة لاحظتها مؤسسة ماعت في سياق المشاركة السياسية للشباب، ففي الكويت على سبيل المثال استحوذ 30 عضوًا ما دون 45 عامًا على مقاعد في مجلس الأمة الكويتي الذي يتألف من 50 عضوًا[6]. وفي عمان ترأس خلال بن هلال المعول مجلس الشورى وهو لديه 36 عامًا[7]، كما حاز الشباب في تونس نحو 23% في البرلمان[8]، غير إن الإجراءات التي شرع فيها الرئيس التونسي قيس سعيد بتجميد عمل البرلمان في يوليو 2021، استنادًا لنص المادة 80 من الدستور، حدت من المكاسب السياسية التي حصل عليها الشباب[9].

أما على صعيد المشاركة في مفاوضات السلام لاحظت مؤسسة ماعت اقتصار مفاوضات السلام على أطراف الحرب والنزاع المسلح واستبعاد الشباب، وهو ما قد لا يفضي إلى نتائج لتحقيق السلام في نهاية المطاف، فالشباب على النقيض من أطراف النزاع يكونوا غير مُحملين بأجندات سياسية، ويسعون لتضميد جراح السياسة وبناء السلام، وفي ليبيا قادت مبادرة شبابية تحت مسمي "معا نبنيها" الطريق إلى منع احتكار المشاركة في مفاوضات السلام من قبل الرجال الأكبر سنًا في المفاوضات الرامية إلى عقد اتفاقات سلام مستدامة او حتى اتفاقات مؤقتة، ونوهت هذه المبادرة إلي القوالب النمطية التي تمنع مشاركة النساء الشابات في المفاوضات الهادفة إلى تحقيق السلام، وهي مسألة يمكن أن تعمم بدرجة متوسطة من الثقة على غالبية الدول التي تشهد نزاعات مسلحة[10]. ويعد تعزيز مشاركة الشباب لاسيما الشابات منهن على طاولة المفاوضات جزءًا رئيسيًا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمعات آمنة وصولًا إلى تحقيق سلام دائم سواء في بلادهن أو مناطق النزاع وهو ما تهدف إلى غايات الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالعدل والسلام والمؤسسات القوية.

---

[5] Youth and peace and security Report of the Secretary-General, Available at the following link: https://bit.ly/3ryz3aF

[6] الأغلبية للشباب في برلمان الكويت الجديد، الرؤية، 6 ديسمبر 2020، على الرابط التالي:https://bit.ly/3gxX2kb

[7] Youth participation in national parliaments, Inter-Parliamentary Union, Page 32, Available at the following link: https://bit.ly/3HEX1qh

[8] ارتفاع نسبة الشباب في البرلمان التونسي، قناة الحرة، 20 نوفمبر 2019، على الرابط التالي:https://bit.ly/3oExhmF

[9] تونس: قيس سعيّد يمدد قرار تعليق عمل البرلمان "حتى إشعار آخر"، فرنسا 24، 24 أغسطس 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3oBoPEl

[10] End the Monopoly on "Peace", together we built, Available at the following link: https://togetherwebuildit.org/end-the-monopoly-on-peace/

ولاحظت مؤسسة ماعت إنه غالبًا ما تؤثر النزاعات المسلحة علي تمكين الشباب في المنطقة العربية، وتحفز من الحواجز الهيكلية التي تقف كحجر عثرة أمام تلك الفئة في مراكز صنع القرار أو في عملية صنع السياسات العامة، علي سبيل المثال في اليمن نصت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل التي شاركت فيه كافة أطراف النزاع علي تمثيل الشباب بنسبة 20% في كافة هيئات الدولة[11]، وهي مسألة ما انفكت لم تتحقق، فحكومة الإنقاذ في صنعاء غير المعترف بها خالية من أي عنصر شبابي وفقا لتعريفات الأمم المتحدة لهذه الفئة العمرية، وبالمثل فالحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا والتي تشكلت بناءً علي اتفاق الرياض لعام 2019 بينها وبين المجلس الانتقالي الجنوبي في المملكة العربية السعودية[12]، تخلو من الشباب والنساء علي حد سواء[13]. ومن شأن اعتماد حصص مُحددة " كوتا" للشباب في قوانين المجالس النيابية والإدارة المحلية أن يعزز مشاركتهم في العملية السياسية وفي عملية صناعة القرار، ومن شأن هذا الإجراء الدفع نحو تحقيق ركيزة المشاركة في القرار 2250 لمجلس الأمن.

ثانيا: الحماية

تمثل حماية الشباب ركنًا أساسية من أركان قرار مجلس الأمن رقم 2250، بما يتفق مع مبادئ وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان وضمان سيادة القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتلاحظ مؤسسة ماعت قصور آليات الحماية للشباب من الفئات الضعيفة في المنطقة العربية لاسيما اللاجئين والمهاجرين والصحفيين في مناطق النزاع والنساء الشابات.

1. الشباب المهاجرين

يعاني الشباب المهاجرين مثلهم مثل الكبار من نقص آليات الحماية، حيث يعترض وصول العمال المهاجرين إلي العدالة في دول المقصد، عقبات هيكلية، تأزم من فرص حصولهم علي سبل انتصاف فعال، أو الحصول علي جبر كاف وسريع عن الضرر الذي لحق بهم، علي النحو الذي حدده المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، وتشمل هذه العقبات، عدم التحقيق في الشكاوي المقدمة من العمال المهاجرين إزاء تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك شكاوي التأخر في تقاضي اجورهم المستحقة، والشكاوي المتعلقة بالتحفظ علي جوازات السفر وبطاقات الهوية الثبوتية والتهديد بالترحيل القسري لدول المنشأ، بالإضافة إلي

---

[11] وثيقة الحوار الوطني الشامل، ص 149، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3uJsAM3

[12] نص اتفاق الرياض كاملاً بين الحكومة اليمنية الشرعة والمجلس الانتقالي، متاح على الرابط التالي:https://bit.ly/3gE3eqC

[13] المرأة اليمنية.. الهامش المحذوف من حكومة المناصفة، هودج، على الرابط التالي:https://bit.ly/3suesUi

طول مدة الإجراءات والتعنت في دفع التعويضات حتي بعد الحصول علي أحكام قضائية[14]، وفرض رسوم واتعاب نظير التقدم بالشكاوي، وهو ما يجعل بعض العمل في أحيان كثيرة يغض الطرف عن تقديم شكاوي من الأصل وهو ما يقوض سيادة القانون وتحقيق العدالة وتقوض هذه العقبات من إعمال ركيزة الحماية في القرار 2250 وتجعل من تحقيق لصالح هذه الفئة الضعيفة بعيد المنال وهو ما يستدعي إعادة النظر من الحكومات في التعامل علي نحو كلي مع المهاجرين.

2. الصحفيين في مناطق النزاع

يتعرض الشباب الصحفيين في مناطق النزاع المسلح لطائفة من القيود والممارسات التعسفية التي تتعارض في مجملها مع الآليات الحمائية الممنوحة للصحفيين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب. وهو ما يتناقض مع القرارات الثلاثة موضوع التقرير بما في ذلك القرار 2250 التي شددت على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يحترم حقوق المدنيين تقيدًا بالقانون الدولي بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولات الملحقة بها وهو ما لم يتحقق. في اليمن على سبيل المثال ما فتئ أربعة صحفيين ينتظرون الحكم بالإعدام الذي صدر من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، والصحفيين هم عبد الخالق عمران (35 عاما)، أكرم الوليدي (31 عامًا)، حارث حميد (29 سنة)، توفيق المنصوري (34 عامًا)، ولم يستجب الحوثيين إلى مناشدات المنظمات الأممية ومنظمات المجتمع المدني التي دعتهم لإلغاء احكام الإعدام على الصحفيين الذين احتجزوا بناءً على تهم ملفقة وفقا لادعاءات محامي هؤلاء الصحفيين في تعارض فادح مع خطة الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

وفي عملية قتل خارج نطاق القضاء، تعرضا الصحفيين الشابين محمود العُتمي، وزجته الصحفية رشا الحرازي لعملية اغتيال، فلقت الأخيرة حتفها في الحال، والحرازي هي صحفية ومُصورة يمنية كانت تبلغ من العمر 27 عامًا عند اغتيالها، ولديها طفل يبلغ من العمر عامين ويدعي جواد، وكانت على وشك أن تضع جنينها الثاني قبل تعرضها للاغتيال. وأصيب زوجها بجروح خطيرة، نقل أثر إصابته إلى مستشفى عدن الدولي الألماني بمحافظة عدن، وقد تبين إنه يعاني من كسور في الطرفيين العلويين وجروح في اليدين، وتمزق في الاوتار وما برح يتعرض الصحفي لتهديدات تتعلق بسلامته في ظل غياب أي أدوات حمائية ناجعة تساهم في ضمان

[14] عمل دائم بدون أجر: نضال العمال الأجانب في قطر من أجل العدالة، منظمة العفو الدولية، ص 11، على الرابط التالي:- https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/05/MDE2207932019ARABIC.pdf

ممارسة الصحفيين لعملهم السلمي. وتتعارض هذه الممارسات مع ما دعا إليه قرار مجلس الأمن 2250 بضرورة أن توفر أطراف النزاع الحماية للمدنيين بما فيهم الشباب في مناطق النزاع. ويمكن القول بإن ما تربو إليه هذه الركيزة المتعلقة بالحماية لا تزال غير محققة في المنطقة العربية وعلى وجه التحديد في مناطق النزاعات المسلحة، فالتحقيق في حالات التهديد والترهيب التي يتعرض لها الشباب في هذه المناطق ممارسة تكاد تكون مُنعدمة وهو ما يزيد من وتيرة العنف ضد الشباب ويساهم في توسيع الفجوة بينهم وبين مجتمعاتهم.

3. الشابات على الأنترنت

تتعرض النساء لاسيما الشابات منهن لمخاطرة عديدة ناجمة عن جهلهن باستخدام الأنترنت وبطرق الإبلاغ عن العنف اللواتي يتعرضن له على الأنترنت، وفي المنطقة العربية أكدت 49% من الشابات اللواتي يستخدمن الانترنت أنهن لا يشعرن بالأمان من التحرش الإلكتروني وفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للمرأة المعنون "العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي: رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية". وهو التقرير التي تضمن إشارة إلى إن "36% من النساء العربيات اللواتي تعرضن للعنف الإلكتروني نصحن بتجاهل الواقعة، بينما ألقي اللوم على 23% منهن، وأبلغ 21% منهن أن يحذفن حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بهن"[15]. وهو ما يؤكد وجود قصورًا في آليات الحماية الخاصة بحماية المرأة في الفضاء الإليكتروني، وهو ما يستدعي إعادة النظر في تفعيل هذه الآليات سواء على مستوي القانون أو في الممارسة العملية.

ثالثا: الوقاية

تدعو أجندة الشباب والسلم والأمن بما في ذلك القرار 2250 أصحاب المصلحة إلى النظر في استحداث آليات لتعزيز ثقافة السلام والتسامح والحوار بين الثقافات والأديان، كإجراء استباقي يقي الشباب من التورط في أنشطة العنف وتبني الأفكار المتطرفة وسيادة خطابات الكراهية. وإنشاء هذه الآليات منصوص عليه أيضا في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت أن الدعوة إلى إنشاء هذه الآليات ما برحت تراوح مكانها، ولم تخرج عن كونها مجرد دعوات لم يُصدر بشأنها أي قرارات تنفيذية ولم تتحول إلى واقع ملموس، ففي مصر على سبيل المثال ورغم دعوة الدستور المصري في المادة 53 للمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والحريات والواجبات العامة، وحظر المادة آنفة الذكر التمييز على أساس

[15] Violence against women in the online space: insights from a multi-country study in the Arab States, UN Women, November 2021, Available at the following link: https://bit.ly/3GDryDB

الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصـــل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المســـتوى الاجتماعي، أو الانتماء الســياســـي، أو الجغرافي، أو لأي ســبب آخر. واعتبار التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون، وتضمنت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة النص على إنشـاء مفوضـية مسـتقلة لمكافحة التمييز لتطبيق نص المادة في الممارسـة العملية، غير إن الإقدام على إنشاء مفوضية مكافحة التمييز لم يحدث حتى كتابة هذا التقرير.

علي الرغم من بعض مشـــاريع القوانين التي تقدمت بها منظمات المجتمع المدني لإنشـــاء المفوضـــية مثل مقترح "مشـــروع قانون مفوضـــية مكافحة كافة أشـــكال التمييز" التي تقدم به مركز دعم قضـايا المرأة في إطار مشـروع عدالة أكثر للنسـاء مسـلمات ومسـيحيات[16]. وكانت مؤسسة ماعت قد طالبت في إصدارات سابقة تسريع وتيرة العمل من أجل إنشاء المفوضية. وفي لبنان وضـــعت خطة قائمة على تعزيز الحوار بين الثقافات من خلال بناء قدرات الطلاب والمدارس لتحقيق المصـالحة بين الشـباب في أجواء تتصـف بالعنف والنزاع[17]، ولكنها ما فتأت خطة غير مكتملة ولم تفعل أجندة الشـــباب والســـلم والأمن، وقرار رقم 67/106 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة [18] .

ويجب أن تركز جهود الوقاية في المنطقة العربية على خطوات من بينها؛

- تنقيع الإطار التشريعي المحلي وإقرار قوانين لمكافحة خطابات الكراهية
- إنشاء آلية قائمة على الشراكة بين أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني، توسع من مشاركة الشباب في جهود كبح جماح التطرف العنيف.
- ضـــرورة الانتقـال من "القول إلى الفعـل" وترجمـة ركـائز القرار 2250 لمجلس الأمن في السياسات العامة للدول العربية وفي الإطار التشريعي الوطني.

رابعا: الشراكات

تحظي إقامة الشـراكات بأهمية خاصـة في سـياق إعمال حقوق الإنسـان الأسـاسـية والشـراكات هدف قائم بذاته من أهداف التنمية المسـتدامة، وجاءت الركيزة الرابعة من ركائز القرار 2250 لتؤكد على أهمية هذه الشـراكات في أجندة الشـباب والسـلام والأمن ويمثل إنشاء شراكات جديدة وتعزيز القائم منها مع الشباب وإعطاء أولوية للشراكات مع المنظمات والشـبكات والمبادرات الشـبابية تطورًا مذهلًا قد يقودنا لإحراز تقدم في تحقيق أجندة الشباب والسلام والأمن.

---

[16] مشروع قانون مفوضية مكافحة كافة أشكال التمييز، منشورات قانونية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3nzHYGZ

[17] Follow-up to the Declaration and Program of Action on a Culture of Peace, Para 20, Page 8, Available at the following link: https://undocs.org/A/68/216

[18] Resolution adopted by the General Assembly on 17 December 2012, Available at the following link: https://undocs.org/en/A/RES/67/106

لكن هذه التطلعات ينبغي أن تدعمها سياسات نافذة، وهي سياسات بعيدة عن الواقع في الوقت الحالي، خاصة فيما يتعلق بإقامة الشراكات مع المنظمات الشبابية، حيث تعمل المنظمات التي يقودها الشباب بتمويل ضئيل للغاية، فنحو 49% من هذه المنظمات تعمل بأقل من 5 آلاف دولار سنويا، ونحو 11% فقط تعمل بما يربو على 100 ألف دولار أمريكي[19]. وعلي ما يبدو أن ذلك بعيدًا كل البعد عما دعا إليه القرار 2250، والذي حث الدول الأعضاء علي زيادة ما تقدمه من دعم مالي وتقني ولوجستي يراعي احتياجات الشباب ويحثهم على المشاركة في بناء السلام في النزاعات وفي فترات ما بعد النزاع.

إلى جانب التمويل المحدود والوصول الضئيل إلى الموارد، تحتاج المنظمات التي يقودها الشباب إلى التدريب وبناء القدرات لرصد وتقييم عملهم من أجل الحفاظ على استدامة هذه المنظمات. كما أعربت المنظمات التي تقودها الشباب عن الحاجة إلى إنشاء وتوسيع العلاقات والشراكات والتعرض للمنصات الإقليمية والدولية لتعزيز مهاراتها وبناء الشبكات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، التي قد تثري عمل هذه المنظمات الشبابية في المنطقة العربية.

بجانب تقليص المانحين من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التمويل للمنظمات الشبابية فإنه يقع على المنظمات الشبابية هي الأخرى مسؤولية خاصة في محدودية التمويل المقدم لها بسبب مجموعة العوائق من بينها:

- انخفاض عدد الموظفين والشباب المتطوعين في بعض هذه المنظمات ونقص المعرفة بطبيعة المانحين، بجانب العمل في سياقات أو في مواضيع يكون التمويل فيها محدودًا[20].
- القصور في صياغة المقترحات الخاصة بتلقي التمويل، فعلي سبيل المثال وفقا لعديد من المنظمات الشبابية فإن مقترحات تلقي التمويل هو التحدي الأكثر صعوبة الذين يتعرضون له عند طلب تمويل، وفسرت تقارير إن ذلك يعود إلى اللغة الفنية المستخدمة في طلبات تقديم العروض، ولعل الجانب الأكثر صعوبة عند كتابة الاقتراح هو وضع الميزانية، لاسيما فيما يتعلق بالمنظمات الشبابية التي لم تُدير أموالاً من قبل[21].
- تعمل بعض المنظمات الشبابية على أرض الواقع مع المجتمعات المحلية، وتري عدم حاجتها إلى موقع إليكتروني أو مواقع تواصل اجتماعي، مع ذلك يمكن أن يشكل ذلك عائقا عند محاولة هذه المنظمات الحصول على تمويل، حيث لا يتمكن المانحون والشركاء

[19] Mapping a Sector: Bridging the Evidence Gap on Youth-Driven Peacebuilding, United Network of Youth, Available at the following link: https://bit.ly/3gvBUdl

[20] Investing in Youth Impact, CHOICE for Youth and Sexuality, Page 30, Available at the following linkhttps://bit.ly/35QInhE

[21] Ibid

المحتملون من العثور على هذه المؤسسات في الفضاء الإليكتروني[22]، كما إن وجود موقع ويب ووسائل تواصل اجتماعي خاصة بهذه المنظمات يُعد مؤشرًا من مؤشرات تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح أهم مبادئ حُوكمة منظمات المجتمع المدني وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تُطلب طائفة من الجهات المانحة من المنظمات تقديم تقارير فنية تبدو صعبة للغاية، وتشمل هذه التقارير نصف السنوية والسنوية، والتقارير المالية المنتظمة، وتقارير تتعلق بعمليات التدقيق، والعمل مع أطر المراقبة والتقييم التي تستخدم لغة فنية لا تتناسب مع خبرات موظفي هذه المنظمات. قد تشعر المنظمات الشبابية بأعباء إضافية لتلبية هذه المتطلبات، وغالبًا ما لا تملك هذه المنظمات القدرة على تقديم تقارير متعمقة عن عملهم[23].
- نقص ثقافة التطوع في المنطقة العربية، فنحو 9% فقط في الفئة العمرية من 15 إلى 29 عامًا هم من يتطوعون مع المنظمات مقارنة بنحو 14% في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والأخيرة تُصنف كواحدة من أدني مناطق معدلات التطوع بالنسبة للشباب[24].

خامسًا: التسريح وإعادة الإدماج

يمثل التسريح وإعادة الدمج الركيزة الخامسة من ركائز القرار 2250 لمجلس الأمن المعني بالشباب والسلام والأمن وهو القرار الذي حث جميع الجهات الفاعلة على وضع خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، ويعني هذا القرار على وجه التحديد بالشباب الذين التحقوا بالجماعات الإرهابية، وضرورة إشراكهم في أي خطوات من شأنها استدامة السلام وإلقاء السلاح جانبًا.

في المنطقة العربية تمثل هذه الركيزة أهمية خاصة لاسيما في الحد من منع الشباب من العودة إلى الجماعات المسلحة والمتطرفة مرة أخري، وذلك من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة تطلعات هؤلاء الشباب الذين انخرطوا في جماعات مسلحة فيما قبل. ويعد البرنامج الليبي للإدماج والتنمية خير مثال علي ذلك، فعندما أطلقت ليبيا ما يعرف " خطة عودة الحياة" تضمنت من بين جملة أمور: تدريب وإدماج الشباب الليبي في مشاريع التنمية بعد نزع سلاح الميلشيات الذين ورطوا في الالتحاق بها، وتكلف وزارة العمل الليبي بتنفيذ خطة الإدماج ضمن مشروع " D.D.R Disarmament, Demobilization, Reintegration" وهو يعني "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج"، أي إعادة تأهيل الشباب ممن التحقوا بالميلشيات بتدريبهم على

---

[22] Ibid

[23] Ibid, Page 32

[24] مصدر سبق ذكره، ص 145، على الرابط التالي: https://bit.ly/3JfejuK

الحرف وإدماجهم في العمل بالمصانع والشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، غير إن التقدم التي أحرزته هذه الخطة لا يزال محدودًا ولم يتعدى بضعة شباب أعيد دمجهم في سوق العمل، ولا تزال هناك حاجة مُلحة من أجل مواصلة الجهود لتسريح وإعادة إدماج هؤلاء الشباب في سوق العمل. وفي السودان دعمت البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعمليات السلام في دارفور، بالتعاون مع مفوضية السودان لنزع السلاح وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية التسريح وإعادة الإدماج لنحو 500 مقاتل شاب، من بينهم 85 امرأة وهم في أغلبهم مقاتلون تابعون للحركات المسلحة الإحدى عشرة الموقعة على اتفاقيات السلام بدارفور وكذلك من القوات المسلحة السودانية[25]. ويمكن لمزيد من البرامج والمشاريع التي تتبناها هيئات ووكالات الأمم المتحدة بمساعدة الدول العربية التي تشهد حالة نزاع مسلح أن تسهم في مزيد من عمليات الإدماج للشباب في هذه المنطقة وتأهيلهم مرة أخري.

خارطة طريق بثمانية أهداف ترتكز على أجندة الشباب والسلام والأمن لتعزيز دور الشباب في مصر

تقدم مؤسسة ماعت خارطة طريق بثمانية أهداف دأبت المؤسسة خلال الفترة الأخيرة على صياغتهم، لعل هذه الأهداف الثمانية والتي تستند إلى ركائز القرار 2250 لمجلس الأمن أن تسهم في تحقيق أجندة الشباب والسلم والأمن.

الهدف الأول: زيادة نسبة المشاركة العامة للشباب في العملية السياسية وفي الجهاز الإداري للدولة

يوجد في مصر نحو 60 نائبًا مُنتخبًا في البرلمان المصري بغرفتيه أقل من 35 عامًا وهي نسبة ما برحت منخفضة[26] وتمثل نحو 7.8% من أعضاء البرلمان المصري دون النظر إلى تعيينات الرئيس المصري والذي يسمح له القانون بتعيين ما لا يقل عن 5% في مجلس النواب ونحو 30% من أعضاء مجلس الشورى، ويسمح القانون لمن هم 25 عامًا عند فتح باب الترشح بخوض الانتخابات البرلمانية، غير إن نسبة من هم في الفئة العمرية من 25 عامًا إلي 29 عامًا وهي فئة الشباب وفقا لتعريف الشباب التي اعتمدته مصر لا تتخطي 2% وفقا لإحصائيات الاتحاد البرلماني الدولي.

[25] UNAMID supports demobilization of former combatants in North Darfur, UNAMID, 11 Jan 2018, https://bit.ly/3gB68N2

[26] أعضاء مجلس النواب: نسبة الشباب داخل البرلمان غير مسبوقة، أخبار اليوم، 12 أغسطس 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3LnK46u

وعلي مستوي تمثيل الشباب في الجهاز الإداري للدولة وفي مراكز اتخاذ القرار ليست ثمة إحصائيات متوافرة، وهو ما يستدعي توفير الدولة للبيانات المتعلقة بتمثيل الشباب في مراكز صنع القرار وفي المناصب القيادية، ويمكن أن تُسهم الأكاديمية الوطنية للشباب التي أنشأت بناءً على قرار رئيس الجمهورية رقم 2017/434 في تأهيل القيادات الشبابية للولوج في مراكز صناعة القرار وفي الجهاز الإداري للدولة بما يحقق ركائز القرار 2250 وأجند الشباب والسلام والأمن، فالمشاركة المُجدية للشباب جزء لا يتجزأ من أي خطة للتنمية الإنسانية بمعناها الواسع.

الإجراء المقترح

1. تعديل المادة الخامسة من قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس النواب رقم 46 لسنة 2014 المعدلة بالقانون رقم 140 لسنة 2020 بما يُزيد الكوتا المخصصة للشباب في الدوائر الانتخابية والتي تبلغ 16 مقعدًا من إجمالي 568
2. ضرورة إتاحة البيانات المتعلقة بتمثيل الشباب في الجهاز الإداري للدولة وفي المناصب القيادية

الهدف الثاني: إجراء انتخابات المجالس المحلية بما تضمنه من تخصيص نسبة 25% من مقاعد هذه المجالس للشباب

تهدف المجالس المحلية إلي تقريب السلطة المركزية من القاعدة الشعبية وتمكين المواطنين من المشاركة بفعالية في صنع القرارات التي قد تنعكس علي حياتهم اليومية وفقا للفريق الاستشاري لمجلس حقوق الإنسان، وتنص المادة 180 من الدستور المصري علي "انتخاب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام السري المباشر، لمدة أربع سنوات" مع تخصيص ما لا يقل عن ربع عدد المقاعد للشباب ما دون 35 عامًا، وأحالت هذه المادة تنظيم هذه الانتخابات إلي القانون، بيد إنه ورغم إقرار الدستور في عام 2014 وصولًا إلي إجراء تعديلات عليه في عام 2019، ما برح قانون الإدارة المحلية يراوح مكانه في البرلمان المصري، ومن شأن الشروع في إصدار القانون، التأكيد علي تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية، بما يتفق مع الركيزة الاولي المتعلقة بضمان المشاركة للشباب في قرار مجلس الأمن رقم 2250، وهو ما يمنح الدولة قدرة بالتبعية علي تجاوز التحدي التي وضعته الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي كان من بين التحديات التي أوردتها في المحور الثالث من الاستراتيجية البند الفرعي الخاص بالشباب، المتعلق بالحاجة إلي تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية للشباب والتي من شأن إجراء انتخابات المجالس المحلية وتمثيل الشباب علي النحو الوارد في الدستور إن يساهم فيه.

الإجراء المقترح

1. إصدار قانون الإدارة المحلية والنص على نسبة تمثيل الشباب الواردة في الدستور ويجب أن ينص القانون بوضوحٍ على التنظيم والصلاحيات والوظائف. وينبغي أيضاً أن تحدِّد التشريعات الوطنية بوضوحٍ مسؤوليات وصلاحيات السلطات الحكومية المركزية والمحلية في إطار علاقتها ببعضها البعض.

الهدف الثالث: حماية الشباب اللاجئين وطالبي اللجوء وملتمسو اللجوء في مصر

اضطر عدد هائل من اللاجئين والتي يبلغ عددهم وفقا لإحصائيات رسمية مصرية نحو 6 مليون، نحو 40% منهم من الشباب إلى اللجوء إلى مصر في الآونة الأخيرة، بسبب استشراء العنف والنزاع المسلح في دولهم، وينشد هؤلاء اللاجئين الحماية في دول المقصد، بعدما فقدوها في دولهم الأصلية، ومن شأن توفير الحماية الاجتماعية لهؤلاء اللاجئين سواء على مستوي الخدمات الصحية والتعليمية أن يضفي مزيدًا من الاستقرار في المجتمع، وأن يساهم بقدر معقول في تحقيق ركيزة الحماية للجميع الواردة في قرار مجلس الامن رقم 2250، باعتبارها ركنًا لا غني عنه في جدول الاعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

الإجراء المقترح

1. استمرار الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية لشمول اللاجئين خاصة فئة الشباب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الرابع: حماية الشباب خارج قطاع التعليم والتوظيف بدمجهم في سوق العمل

اعترف تقرير التنمية البشرية في مصر لعام 2021 " التنمية حق للجميع: المسيرة والمسار" الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنه يوجد فئة من الشباب تفتقر لمن يُدلها على احتياجاتها في سوق العمل[27]، ومن الأهمية بمكان الإشارة بإن هذه الفئة خارج قطاع التعليم من الشباب ليست بالقليلة، وتستبعد هذه الفئة من سوق العمل وهو ما ينعكس على تزايد فقرهم، ويحد مكوثهم لفترات طويلة عاطلين عن العمل من الانخراط في سوق العمل. وقد أقترح التقرير أسوة بتجارب دولية أخري دعم

[27] تقرير التنمية البشرية في مصر: التنمية المسيرة والمسارة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سبتمبر 2021، ص 128، على الرابط التالي: https://bit.ly/3Jf8QE1

الحكومة المصـــرية للقطاع الخاص بجزء من أجور تدريب تلك الفئة لفترة زمنية محددة من أجل تحفيز القطاع الخاص على تشغيل هذه الفئة والاعتماد عليهم فيما بعد.

الإجراء المقترح

1. تضمين قانون العمل الجديد الذي يجري مناقشته في البرلمان المصري، لبنود تنص على دعم هذه الفئة من الشباب غير المتعلمين والعاطلين عن العمل

الهدف الخامس: إدماج وثيقة الأخوة الإنســـانية وخطط عمل الأمم المتحدة الداعية إلى منع العنف ومكافحة خطابات الكراهية في مناهج التعليم العالي

يمثل التعليم أداة وقائية وحمائية شـــديدة التأثير في الحد من انخراط الشـــباب في التطرف العنيف والتجنيد، وثمة رأي يجادل بإن هناك إرهابيون متعلمون، وهو شـيء لا يمكن إنكاره، لكن في نفس الوقت لا يمكن تعميمه أو النظر إليه كقاعدة، فتشاطر مؤسسة ماعت الأمين العام للأمم المتحدة الرأي بإن التعليم يُعد بمثابة محرك اجتماعي فاعل نحو السـلام والصـمود أمام الأفكار المتطرفة[28]، وعليه فإن إدماج مبادئ وثيقة الأخوة الإنسانية وخطط عمل الأمم المتحدة لاسيما خطة الأمم المتحدة الخاصة بمنع التحريض علي العنف في مناهج التعليم العالمي في مصـر، من شـأنه أن يسـاهم في توسـيق آفق الشـباب في المرحلة الجامعية وهو يرجح بدرجة متوســطـة من الثقـة أن ينعكس علي قبول هؤلاء الشـــبـاب بـالأفكـار المتطوقـة إلي الحوار والتعايش السلمي بين الجميع ونبذ التطرف.

الإجراء المقترح

1. صـدور قرار تنفيذي من وزير التعليم العالي بإدماج وثيقة الأخوة الإنسـانية وخطط الأمم المتحدة الداعية لنبذ العنف وسيادة الحوار في مناهج التعليم الجامعي.

الهدف السادس: إعداد خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2250

علي الرغم من اعتماد القرار 2250 الذي مثل تغيرًا جوهريا في النظر للشـــباب باعتباره فاعلًا في بناء السلام من قبل مجلس الأمن من أكثر من ست سنوات، إلا إن الوعي بركائز القرار الخمسة لا تزال ضـئيلة في السـياق العربي، ومصـر ليسـت بمنأى عن محيطها العربي في هذا السـياق، ومن ثم فإن الشـروع في إجراء مشـاورات لإعداد خطة عمل وطنية تسـتند إلى أجندة الشـباب والسلم والأمن وفي بدايته القرار 2250 من شأنه إدراك أين تقف مصر فيما يتعلق بإدماج ركائز

[28] Youth and peace and security Report of the Secretary-General, Para 38, Page 8, Available at the following link: https://bit.ly/3ryz3aF

القرار في السياسات العامة للدولة، وفي التشريعات والقوانين المحلية. ومن ثم فتحديد أولويات هذه الخطة انطلاقًا من الركائز التي تضمنها القرار وهي: المشاركة، الحماية؛ الوقاية؛ الشراكة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. سيكون بادرة إيجابية في سياق التعريف بهذا القرار وإعماله على نحو مستدام وتمثل خطة العمل الفنلندية نموذجًا يمكن أن تحذو مصر حذوه في تطبيق القرار رقم 2250 لمجلس الأمن[29] .

الإجراء المقترح

1. الشروع في إعداد خطة عمل وطنية للشباب والسلم والأمن، باتباع نهج تشاركي يتم من خلاله تنسيق العمل وحشد الجهود واشراك كافة أصحاب المصلحة في صياغة هذه الخطة والمساهمة في تنفيذها متي أمكن ذلك.

الهدف السابع: دعم إنشاء وتوفيق أوضاع المنظمات والمبادرات الشبابية لاسيما التي تعمل على بناء السلام

أحرزت مصر تقدمًا في سياق تنظيم العمل الأهلي وفقا للقانون رقم 149 لسنة 2019 واللائحة التنفيذية للقانون، وجاء القانون بعد ضغوط ومناقشات من قبل منظمات المجتمع المدني التي أبدت اعتراضها على القانون رقم 70 لسنة 2017، لما تضمنه من قيود غير مسبوقة على العمل الأهلي في مصر، وتفاعلًا مع هذه المطالبات بإلغاء القانون رقم 70 لسنة 2017 استجاب الرئيس عبد الفتاح السيسي لمطالب المجتمع المدني، وطالب بفتح حوار مجتمعي لإعادة النظر في القانون، شارك فيه ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والشباب. وانتهي إلى اصدار القانون رقم 149 لسنة 2019 واللائحة التنفيذية للقانون، والذي جاء متوافقا مع النص الدستوري، ومثل القانون الجديد بداية لشراكة حقيقة بين الدولة والمجتمع الأهلي واشتمل على طائفة من المزايا قد تساعد منظمات المجتمع المدني في الدفع نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع الدولة واحترام وتحسين حقوق الإنسان.

ومع ذلك تلاحظ مؤسسة ماعت القيود البيروقراطية التي فرضتها الجهة الإدارية على تسجيل المنظمات الشبابية وضآلة التوعية بطرق التسجيل وتوفيق الأوضاع وفقا للقانون 149 لسنة 2019 لاسيما في الأقاليم. وتأمل مؤسسة ماعت أن يكون قرار مد توفيق أوضاع الجمعيات الأهلية التي وافق عليه مجلس الوزراء في 19 يناير 2022، ليُصبح 11 يناير 2023 هو أخر فترة

[29] Youth, Peace and Security: Finland's National Action Plan 2021–2024, https://bit.ly/34Pm1wl

لتوفيق أوضاع الجمعيات الأهلية، فرصة سانحة لإنشاء مزيد من المنظمات الشبابية وتوفيق أوضاع القائم منها[30] .

وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية لمنظمات المجتمع المدني المزمع إصدارها تأكيًدا على الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني بصفة عامة وبين الدولة والمنظمات الشبابية على وجه خاص.

الإجراء المقترح

1. إطلاق وزارة التضامن الاجتماعي حملات لبناء قدرات وتوعية قادة المبادرات والمنظمات الشبابية بكيفية توفيق الأوضاع وتشجيع الوزارة للشباب للمضي قدًما في تأسيس المنظمات الشبابية
2. يجب أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية لمنظمات المجتمع المدني المزمع إصدارها تأكيًدا على الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني بصفة عامة وبين الدولة والمنظمات الشبابية على وجه خاص.

الهدف الثامن: خلف فرص للتواصل المستدام بين الشباب والقادة السياسيين وصناع القرار في مصر

توفر منتديات ومؤتمرات الشباب فرصة مواتية للتواصل بين الشباب وبين القادة الحكوميين، ويمكن لاستدامة هذه الفاعليات أن تقوي الشراكة بين الشباب وبين المسؤولين التنفيذيين، وتتيح هذه المنتديات للقادة الحكوميين إدراك العقبات التي تواجه الشباب عن قرب والنظر في حلول هذه العقبات. ومثل المؤتمر الوطني للشباب التي انطلقت نسخته الأولي في عام 2016 نموذًجا يمكن أن يُحتذي به في هذه السياق[31]، وكانت النسخة الثامنة والأخيرة من المؤتمر الوطني للشباب قد عُقدت في 19 سبتمبر 2019، قبل جائحة كورونا ومن حينها لم يُعقد المؤتمر[32]. ولهذه المؤتمرات أهمية بالغة في فتح جسور للتواصل بين الشباب في مصر وبين القادة السياسيين، وتمخض عن هذه المؤتمرات عدد من التوصيات ذات الصلة بالشباب والتي استجابة الدولة المصرية لعدد منها ومن بينها توصية بإطلاق سراح عدد من الشباب بالسجون والعفو عن مجموعات من الشباب الذين سجنوا نتيجة قضايا تتعلق بالتظاهر والرأي

---

[30] مجلس الوزراء يوافق على مد فترة توفيق أوضاع منظمات المجتمع الأهلي لمدة عام، اللجنة العليا لحقوق الإنسان، 19 يناير 2022، على الرابط التالي:https://bit.ly/3GMwSF2

[31] المؤتمر الدوري الأول للشباب، رئاسة الجمهورية، 10 ديسمبر 2016، على الرابط التالي:https://bit.ly/3rFWnDF

[32] المؤتمر الوطني للشباب.. منصة الرئيس السيسي لتمكين قادة المستقبل، أخبار اليوم، 12 أغسطس 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3JeGDxa

والتعبير، ولكنهم لم يدانوا في ممارسة أعمال عنف[33]، وبناءً على هذه التوصية، شُكلت لجنة العفو الرئاسي عن الشباب المحبوسين والتي أخرج من خلالها عدد كبير من الشباب[34].

الإجراء المقترح

1. استئناف عقد المؤتمر الوطني للشباب وتنفيذ التوصيات السابقة الصادرة عنه.

التوصيات

في الأخير توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بالآتي:

- يجب على الحكومات بدعم من الشركاء الدوليين، إيجاد سبل لتعزيز القضايا المتعلقة بالشباب، لا سيما في المشاركة السياسية ومراكز صنع القرار والتمثيل في البرلمانات الوطنية؛
- اعتماد خطوات محددة لتحسين التعليم، ومعالجة البطالة، ومعالجة القضايا الأخرى التي تهم الشباب سواء على مستوي القانون أو في الممارسة؛
- علي الدول الأعضاء زيادة التمويل المخصص لتنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن لاسيما دعم وصول المنظمات الشبابية لمزيد من الموارد الإضافية؛
- ضرورة تمثيل الشباب في مناطق النزاع في الدول العربية في مفاوضات السلام تمثيلًا ملائمًا؛
- ضرورة تبني الحكومات خطط لاعتماد حصص مُحددة " كوتا" للشباب في قوانين المجالس النيابية والإدارة المحلية بما يعزز مشاركتهم السياسية؛
- ضرورة تشجيع الحكومات العربية على إنشاء منصات للتشاور بين القادة التنفيذيين وبين المنظمات الشبابية.

---

[33] لم يتركبوا أعمال عنف أو إرهاب.. تفاصيل عمل لجنة العفو الرئاسي عن الشباب المسجونين، صدي البلد، 12 أغسطس 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3rGUGG4

[34] العفو الرئاسي عن شباب قضايا الرأي، الهيئة العامة للاستعلامات، 15 مارس 2017، على الرابط التالي:https://bit.ly/34OVqzB